

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
ارجوان محسن سعيد زكريا			أسم الباحث
المحاسب القانوني صلاح نوري خلف			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
	دكتوراه ✓		ماجستير
اثر العلاقة بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي في الحد من ظاهرة الفساد الاداري والمالي – بحث تطبيقي في عينة من الوحدات الاقتصادية			عنوان البحث
			السنة
			اللغة
يناقش هذا البحث أحد أهم وسائل الحد من ظاهرة الفساد في شركات القطاع العام والادارات الحكومية، وهي علاقة التعاون والتنسيق بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي، في ضوء معطيات معيار التدقيق الدولي (٦١٠) وتوصيات المنظمة الدولية للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (INTOSAI)، والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. واستند البحث الى فرضيتين تمثلت الاولى بضعف علاقة التعاون والتنسيق بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي التي تؤدي إلى ضعف اجراءات الحد وتقليل ظاهرة الفساد الاداري والمالي، والثانية ضعف وعي الادارة باهمية هذا التعاون والتنسيق يؤدي إلى ضعف اجراءات الحد من ظاهرة الفساد.			الخلاصة
وتناولت الباحثة مشكلة البحث المتمثلة بوجود ضعف في العلاقة بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي لعدم كفاية التشريعات ومعايير التدقيق المحلية لتحديد طبيعة العلاقة بينهما، وضعف استقلالية المدقق الداخلي في وحدات القطاع العام والادارات الحكومية، عن طريق اربعة فصول، اذ تناول الفصل الأول منهجية البحث ودراسات سابقة، أما الفصل الثاني الذي مثل الجانب النظري، بعنوان أهمية التعاون والتنسيق بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي في الحد من ظاهرة الفساد، وتناول الفصل الثالث الذي يمثل الجانب التطبيقي للبحث، عنوان عرض نتائج دراسة الحالة والاستبانة لعينة البحث. وخلص البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات، وبرزت الاستنتاجات كانت			
اتفاق اجابات عينة البحث من (مراقبي الحسابات، والمدققين الداخليين والمدراء العاميين وخلص البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات، وبرزت الاستنتاجات كانت اتفاق اجابات عينة البحث من (مراقبي الحسابات، والمدققين الداخليين			

<p>والمدرء العامين لوحدات القطاع العام والادارات الحكومية)، على ضرورة التعاون والتنسيق بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي، وأهم أساليب التعاون والتنسيق هو عقد اجتماعات مشتركة لتحديد الأهداف المشتركة والتخطيط المشترك وتبادل التقارير الرقابية بينهما، أما التوصيات فكانت ابرزها اصدار معيار تدقيق محلي يحدد أساليب التعاون والتنسيق التي وردت في توصيات المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (INTOSAI) والتي اتفق عليها عينة البحث فضلا عن ضرورة قيام المنظمات المهنية في العراق المتمثلة بنقابة المحللين ومجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات بالشاعة ثقافة التعاون والتنسيق بين المدقق الخارجي والسفوق الداخلي، وكذلك اضافة مواد قانونية في قانون الشركات رقم (٢١) و (٢٢) لسنة ١٩٩٧ (المعدلين) بتحديد واضح لطبيعة العلاقة بينهما.</p>	
---	--

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
اشتي عثمان حورشيد			أسم الباحث
أ.د. عبد الصاحب نجم عبد			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
	√ دكتوراه		ماجستير
تقويم تجربة تاجر شركات القطاع الصناعي العام الى القطاع الخاص دراسة تطبيقية في معمل سمنت طاسلوجة-محافظة السليمانية			عنوان البحث
٢٠١١			السنة
العربية			اللغة
نضرا لما تواجه شركات القطاع الصناعي على وجه الخصوص من ظروف اقتصادية صعبة تتمثل في عدم توفر الموارد الاساسية اللازمة لتشغيل تلك الشركات وتحقيق المستويات الانتاجية بما يواكب استمرارية العمل وعدم وجود التمويل الكافي لتلك الشركات ونقص في الخبرة والمهارات الفنية للعاملين والاداريين والعاملين في تلك الشركات وعدم وجود التكنولوجيا الحديثة المتمثلة في المكنات والمعدات والالات والادوات ادى ذلك الى توقف اغلب الشركات عن العمل او اشتغالها بطاقات متدنية لعدم توفر انسيابية المستلزمات الاساسية للانتاج مما ادى الى تعطيل حلقة مهمة في الاقتصاد الوطني الذي يعد القطاع الصناعي احد ركائزه الاساسية فضلا عن الخسائر التي اصبحت بها تلك الشركات خلال السنوات الاخيرة التي ادت الى زيادة في جانب النفقات في الميزانية العامة للدولة الامر الذي يتطلب الاصلاح من خلال البحث عن الحلول المناسبة فخطر في بال المسؤولين بالدولة التفكير في وسائل لتفعيل النشاط			الخلاصة

<p>وقد يكون التحول الي القطاع الخاص احداها اذ يعد احدى الوسائل المعاصرة في الاصلاح الاقتصادي الذ حصل في اغلب الدول الراسمالية كان نتيجة للاستغلال الافضل للموارد الاقتصادية المتاحة بفعل عوامل عدة منها اليات عمل القطاع الخاص في تلك الدول .</p> <p>ومن الجدير بالذكر ان اساليب التحول الى القطاع الخاص ياخذ عدة اشكال كالبيع (نقل الملكية) او نقل الادارة او المشاركة او التاجير .. واخرى ويعد اسلوب التاجير احد اساليب الخصخصة المتبعة لمعالجة المشكلات التمويلية والتقنية والتنظيمية والتسويقية التي تعاني منها تلك الشركات العامة ولمواكبة استمرارية العمل من خلال توفير مستلزمات تشغيل وتاهيل الخطوط الانتاجية بما يحقق الاهداف التي انشئت من اجلها تلك الشركات</p>

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
امال محمود كاظم			أسم الباحث
أ.م.د. موفق عبد الحسين محمد			أسم المشرف
الأيمل			
مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	الدرجة العلمية
ماجستير		√ دكتوراه	
اثر أهمية تطبيق اسلوب المعاينة الاحتمالية في تخفيض مخاطر الحكم المهني لمراقب الحسابات			عنوان البحث
بحث تطبيقي في ديوان الرقابة المالية/ حسابات الشركة العامة للصناعات القطنية			
٢٠١١			السنة
العربية			اللغة
<p>يهدف هذا البحث إلى توضيح مزايا طريقة المعاينة الإحصائية وشريطة أن يكون الأساس العلمي للمراجع قادراً على الدفاع عن المستقبل من أي اعتراض على صحة رأيه في القوائم المالية لقيود القاعدة الشخصية قدر الإمكان خلال مراحل عملية التدقيق. دراسة تطبيقية في ديوان الرقابة المالية (حسابات الشركة لصناعة القطن) ، تم الاستعانة بالباحث في الجانب النظري لتحقيق أهداف منهجية البحث والاستدلال الوصفي في جمع وتحليل البيانات المالية للدائرة. (عينة) للسنة المالية (٢٠٠٨). ولتحقيق أهداف الدراسة الميدانية تم تصميم استبانة تتناسب مع متغيرات مشكلة البحث وفرضياته. وزع الاستبيان على مدققي البيانات المالية في ديوان المحاسبة بلغ</p>			الخلاصة

<p>عدد (١٠٠) استبانة وتم تحليل الاجابات (٨٢) استبانة بنسبة (٨٢٪).</p> <p>من أهم نتائج البحث أهمية استخدام الحكم المهني (الملف الشخصي) للمراجع بما في ذلك مخاطر التحيز وعدم القدرة على قياس مخاطر المراجعة وكانت طريقة اختيار خطة المعاينة التي تتناسب مع الهدف المختار ، واختيار كل من حجم المجتمع المعني وحجم العينة المناسب ، واختيار العينة بطريقة تضمن سلامة تمثيلهم للمجتمع الذي تم رسمه ، وتطبيق أسلوب أخذ العينات الإحصائية في بيئة يتطلب التدقيق أن يكون المدقق (على دراية بآليات تنفيذ هذه الطريقة كافٍ لتخطيط عملية المراجعة ، مع الأخذ في الاعتبار عدم التحيز من أجل إعطاء كل فرد نفس الفرصة ليكون ضمن العينة ، وكذلك الحاجة لمراعاة أهداف المعاينة وخصائص المجتمع التي سيتم أخذها من العينة وطبيعة الأدلة المطلوبة).</p>
--

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
تغريد نجيب يحيى			أسم الباحث
أ.م.د. صلاح صاحب شاكر البغدادي			أسم المشرف
			الأيمل
مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	الدرجة العلمية
ماجستير		دكتوراه ✓	
تقويم المعالجات المحاسبية لنفقات مراحل صناعة النفط			عنوان البحث
بحث تطبيقي في شركة نفط الشمال / شركة عامة			
٢٠١١			السنة
العربية			اللغة
<p>في ظل التطور الذي يشهده القطاع النفطي ودخول شركات الاستثمار النفطية مؤخراً، ونظراً لحاجة شركات النفط المحلية إلى التعامل مع الشركات الأجنبية التي تحتاج إلى أسس محاسبية واضحة، وكل ذلك يتطلب تطوير طرائق المعالجات المحاسبية الحالية لمواكبة المعايير الدولية في هذه الصناعة، ويهدف البحث إلى تقويم المعالجات المحاسبية لنفقات مراحل صناعة النفط من خلال التعرف على خصوصية هذه الصناعة والتعرف على المعالجات المحاسبية المعمول بها في الشركات النفطية التي جاءت وفقاً لمتطلبات مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي وبيان أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية " IFRS 6 " في المعالجة المحاسبية لنفقات مراحل</p>			الخلاصة

صناعة النفط على نتيجة النشاط مقارنة مع ما طبق في شركات النفط العراقية باستخدام النظام المحاسبي الموحد وتحديد جوانب القصور والعمل على استدارتها وتلافيها عند القيام بوضع مقترحات تطوير النظام المحاسبي الموحد، ووضع ملامح لقاعدة محاسبية عراقية لمعالجة نفقات صناعة النفط بما يتفق مع المبادئ المحاسبية في هذا النشاط مع أخذ خصوصية البيئة العراقية لهذه الصناعة.

ولتحقيق هذه الأهداف فقد اتجه البحث في جانبه النظري إلى توظيف الأطر والمفاهيم النظرية ووجهات نظر الباحثين إلى جانب وجهة النظر الخاصة للباحثة، في حين اعتمد الجانب العملي الزيارات الميدانية المتكررة لشركة نفط الشمال، ومن أجل اختبار الفرضيات الخاصة بالبحث تم استخراج نتائج الاحتمالات الخاصة بالجانب العملي للبحث باستعمال التحليل اليدوي وتوصل البحث إلى مجموعة استنتاجات نظرية وميدانية أهمها إعداد قائمة المركز المالي لشركة نفط الشمال بناءً على تعليمات النظام المحاسبي الموحد وليس على أساس المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً في صناعة النفط إذ إن النظام المحاسبي الموحد ألزم جميع الشركات باستخدامها دون أن يخص صناعة النفط بقوائم تميزها فلم تظهر في الميزانية العامة للشركة قيمة الإحتياطات النفطية التي تعد من أهم الموجودات النفطية وإنما أظهرت نفقات حيازة وتطوير هذه الإحتياطات، وعدم اعتماد مفهوم الإستنفاد الذي يأخذ بالحسبان النسبة بين الكمية المنتجة من النفط سنوياً وكمية الإحتياطي وخلص البحث إلى تقديم مجموعة من التوصيات بالإستناد إلى الإستنتاجات الواردة فيه.

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
سعدي فري شينخر			أسم الباحث
د.صلاح نوري خلف			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
	√ دكتوراه		ماجستير
تعدد الاجهزة الرقابية ودورها في الكشف والحد من ظاهرة الفساد الاداري والمالي ((بحث تطبيقي في اجهزة الرقابة في العراق))			عنوان البحث
			السنة
			اللغة
			الخلاصة
لم يعد خافياً على المجتمعات الدولية كافة وحكوماتها آثار الفساد الإداري والمالي على الصعيد الإقتصادي والإجتماعي، وتأثيره السلبي في التنمية الإقتصادية المتمثلة بالمال العام.			

وقد أظهرت الدراسات الميدانية للمنظمات المهنية في المحاسبة والتدقيق أن مكافحة ظاهرة الفساد لا تقتصر على جهة حكومية واحدة، بل عن طريق تضافر جهود عدة حكومية وغير حكومية فضلاً عن وجود تشريعات واضحة وشاملة لمكافحة الفساد والالتزام العالي بتطبيقها، ويجب أن تتسم الأجهزة الرقابية الحكومية بالكفاءة والنزاهة والموضوعية في تأدية أعمالها الرقابية.

والعراق واحد من الدول التي أتجهت الى تبني فكرة تعدد الاجهزة الرقابية الحكومية التي يكون أحد أهدافها الرئيسية مكافحة الفساد، عبر مجالات التنسيق بينهما، فأنشأت هيئة النزاهة ومكاتب المفتشين العموميين عام ٢٠٠٤، فضلاً عن ديوان الرقابة المالية، وأنشأ المجلس الاعلى لمكافحة الفساد برئاسة الامانة العامة لمجلس الوزراء وعضوية(ديوان الرقابة المالية، وهيئة النزاهة ومنسق المفتشين العموميين) مهمته وضع السياسات والاستراتيجية لمكافحة الفساد وقد برزت اتجاهات ثلاثة على الصعيد الأكاديمي والمهني بخصوص تعدد الأجهزة الرقابية تمثل الاول بالغاء هيئة النزاهة ومكاتب المفتشين العموميين مع توسيع صلاحيات ومهام ديوان الرقابة المالية، أما الاتجاه الثاني فقد عمل على الغاء هيئة النزاهة ومكاتب المفتشين العموميين وأنشاء جهاز للرقابة الادارية فضلاً عن ديوان الرقابة المالية، في حين تبني الاتجاه الثالث بقاء الأجهزة الرقابية الثلاثة مع إعادة النظر في مجالات التنسيق بينهما وتحديد شكل واضح ودقيق لتلافي الأزدواجية والتكرار في بعض الإجراءات الرقابية وتفعيل الجوانب الايجابية مع إعادة النظر ببعض النصوص القانونية والوامر الإدارية الصادرة من سلطة الائتلاف المنحلة.

ووفقاً للاتجاه الثالث تبني الباحث وجهة نظر تعدد الاجهزة الرقابية، وقد تمثلت مشكلة البحث في ضعف مجالات التنسيق والتعاون الذي أدى الى التكرار والأزدواجية في بعض الإجراءات الرقابية مما انعكس سلباً على تفعيل مكافحة الفساد.

وقد أفاد الباحث من الدراسات السابقة في مجال الفساد وأنواعه وأسبابه فجاء البحث مكماً لها وأن الدراسة الحالية اختلفت عن الدراسات السابقة التي حصل عليها الباحث في كونها تناولت الاجهزة الرقابية الثلاثة في موضوع واحد تشترك فيه هذه الاجهزة فضلاً عن التطرق الى هيئة النزاهة ومكاتب المفتشين العموميين في البحوث الأكاديمية. في حين تناولت الدراسة الحالية الاجهزة الرقابية الحكومية كافة عن طريق الدراسة التحليلية لأوامر التأسيس رقم (٥٥) و(٥٧) والخاصة بهيئة النزاهة ومكاتب المفتشين العموميين على التوالي كذلك الأمر (٧٧) والذي تم بموجبه تعديل قانون ديوان الرقابة المالية رقم (٦) لسنة ١٩٩٠ وتم وضع مقترحات لعدد من آليات التنسيق والتعاون بين أجهزة الرقابة الثلاثة (ديوان الرقابة المالية، هيئة النزاهة، مكاتب المفتشين العموميين) بعد تحديد الأزدواجية وأقتراح تجاوزها، فضلاً عن القيام بدراسة تحليلية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في العراق للفترة من (٢٠١٠-٢٠١٤) وتحديد أبرز الملاحظات ووضع التوصيات الملائمة لتطوير العمل بتلك الإستراتيجية.

جامعة بغداد

المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

أسم الكلية / المعهد

قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
سميرة اسماعيل موسى			أسم الباحث
د. صلاح نوري خلف			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
	دكتوراه ✓		ماجستير
تقويم أداء النشاط الزراعي باستخدام منهج التحليل التنظيمي			عنوان البحث
بحث تطبيقي في الشركة العامة للمحاصيل الصناعية/إحدى شركات وزارة الزراعة			
٢٠١١			السنة
العربية			اللغة
<p>يعد القطاع الزراعي أحد القطاعات المهمة في الاقتصاد الوطني، وذلك لإسهامه الكبير في تكوين الدخل القومي، لذا تأتي أهمية البحث من أهمية هذا القطاع ودوره الرئيس في التنمية الاقتصادية، عن طريق توفير المواد الغذائية والمحاصيل الصناعية التي تقلل الاعتماد على الاستيراد الخارجي، فضلا عن أهمية منتجات الشركة العامة للمحاصيل الصناعية، التي تعد جزءاً من الصناعات الزراعية وكونها توفر المنتجات التي تعد كمستلزمات إنتاج لشركات أخرى، كالقطن، وزهرة الشمس .. وغيرها ونظرا لحاجة هذا القطاع إلى إجراء عملية تقويم مستمرة، فقد تم اختياره كموضوع للبحث ويتوقف تقويم الأداء على استخدام منهج يتناول تقويم الأنشطة الفرعية للنشاط الزراعي.</p> <p>ويسعى البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف الرئيسية تتمثل بالآتي:-</p> <p>إبراز أهمية تقويم الأداء للنشاط الزراعي كأحد عوامل نجاح المؤسسات التي تمارس النشاط الزراعي.</p> <p>إبراز فاعلية أنموذج تقويم الأداء باستعمال منهج التحليل التنظيمي في تشخيص جوانب الضعف والقوة في التنظيم الكلي والفرعي للنشاط الزراعي.</p> <p>تطبيق استخدام منهج التحليل التنظيمي في تقويم أداء النشاط الزراعي.</p> <p>ولتحقيق هذه الأهداف فقد اتجه البحث في جانبه النظري إلى توظيف الأطر والمفاهيم النظرية ووجهات نظر الباحثين إلى جانب وجهة النظر الخاصة للباحثة، في حين اعتمد الجانب العملي الزيارات الميدانية المتكررة للشركة عينة البحث، ومن أجل اختيار فرضيات البحث تم الاعتماد على السجلات والبيانات المالية للشركة وللسنوات (٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨).</p>			الخلاصة

المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية				أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية				القسم
عماد محمد فرحان				أسم الباحث
أ.م.د.حولة حسين حمدان				أسم المشرف
				الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد	الدرجة العلمية
	√ دكتوراه		ماجستير	
تقويم اداء لجنة التدقيق في القطاع المصرفي العراقي (انموذج مقترح) بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية				عنوان البحث
٢٠١١				السنة
العربية				اللغة
<p>تعتبر لجان المراجعة من أهم اللجان لما تلعبه من دور في الإشراف والرقابة على عملية تشكيل القوائم المالية وتصحيح نظام الرقابة الداخلية ، كما يعزز استقلالية المراجعين الداخليين والخارجيين. الأمور التي تزيد من كفاءة ونزاهة البيانات المالية والتي تنعكس إيجاباً على كفاءة مجلس الإدارة ومن ثم تعزز مكانة الشركة من خلال زيادة ثقة مستخدمي البيانات المالية داخل الشركة.</p> <p>لذلك يتناول هذا البحث تقييم أداء لجان المراجعة في المصارف العراقية وفق القواعد المحلية والمعايير الدولية من أجل التعرف على أداء هذه اللجان. الهدف من هذا البحث هو توضيح طبيعة عمل المراجعة.</p> <p>اللجان وأهدافها ومهمتها وتشكيلها. وكذلك لإلقاء الضوء على مهام اللجنة الواردة في القوانين والمعايير الدولية المتعلقة بها ، وتحديد العمل الفعلي للجان المراجعة التي تحتوي على الدليل الإرشادي وقواعد السلوك المهني وتقرير اللجنة ، وكذلك تصميم التقييم. نموذج لأداء اللجان الرقابية وتطبيقه في مصرف بغداد ومصرف الشرق الأوسط.</p> <p>وعلى هذا الأساس فإن البحث مبني على فرضية أساسية تضع آلية تنظم عمل اللجنة وتقييم أدائها تساهم في تحقيق أهدافها بشكل فعال وفعال واقتصادي. كما تطرق البحث إلى تشكيل وتأسيس ووظائف المفهوم وتقرير تدقيق اللجنة وعلاقة الهيئة بحوكمة الشركات والأجهزة الرقابية الأخرى والجهود الدولية لتنفيذ دور لجان المراجعة و لتقييم أدائها. هذا الجزء النظري اما في الجانب العملي فقد تم دراسة تحليلية لتقارير لجان التدقيق للمصارف العراقية الخاصة المتداولة في سوق العراق للاوراق المالية والبنوك ال ٢١ وتقييم مستوى الافصاح في تقاريرها.</p> <p>وكذلك تطبيق النموذج في تقييم اداء اللجنة في مصرف بغداد ومصرف الشرق الاوسط للتعرف على اداء اللجان. وقد توصل للبحث إلى مجموعة من الاستنتاجات</p>				الخلاصة

<p>كان أهمها ما يلي: ١. عدم كفاية الشكل القانوني فيما يتعلق بلجان التدقيق العراقية وعدم كفاية ما جاء في قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته ، والقانون رقم ٩٤ العراقي. البنوك لعام ٢٠٠٤ عنهم وكذلك ضعف في تطبيق لجان المراجعة في البنوك الحكومية.</p> <p>عدم وجود تقارير دورية ولجان تدقيق سنوية في المصارف التي تداولت أسهمها في السوق العراقي للأوراق المالية و ٢١ مصرفاً للكثير من المعلومات بما في ذلك تلك المتعلقة بالإفصاح عن معلومات حول هيكل لجنة المراجعة ، كنسبة مئوية إلى قل ٣٢٪. اما بالنسبة لمهام المفوضية فقد تفصح عن نسبة ٣٩٪.</p> <p>يظهر تقييم أداء لجنة المراجعة في مصرف بغداد ومصرف الشرق الأوسط ضعف أداء الهيئة. كان أهم فشل يتعلق بفحص السياسات المحاسبية وفحص بنود الميزانية العمومية وكذلك فحص التعديلات المهمة التي حدثت على البيانات المالية ولم يتم تقييم مدى استقلالية المراجع الداخلي والخارجي ، وفحص و تقييم الضوابط الداخلية وعدم توثيق الاتصال بين اللجنة والمراجع الخارجي.</p>

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
قاسم رفيف مريبط			أسم الباحث
أ.د. فيحاء عبد الله يعقوب			أسم المشرف
			الأيمل
مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	الدرجة العلمية
ماجستير		√ دكتوراه	
أثر تعدد جهات الإنفاق الاستثماري في عمل أجهزة الرقابة دراسة تطبيقية لواقع الرقابة على تنفيذ المشاريع الاستثمارية في دائرة صحة البصرة			عنوان البحث
٢٠١١			السنة
العربية			اللغة
تأخذ الموازنة الاستثمارية جزءاً مهماً من الموازنة العامة للدولة تسعى إلى تخطيط ورقابة المشروعات الاستثمارية التي تنتج عنها أصول ثابتة جديدة أو تطوير أو إحلال الأصول القديمة بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية المعاصرة وتشمل تقديرات التكلفة كلاً من النفقات الاستثمارية ومصادر التمويل المتوقعة والبرنامج الزمني للتنفيذ،			الخلاصة

وعلى جميع أجهزة الدولة القيام بإجراء دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية لاختيار المشاريع الاستثمارية الملائمة على وفق الخطة الاقتصادية وأولويات السياسة المالية العامة للدولة كخطوه أولى في عملية التخطيط ومروراً بقانون تشريع هذه الخطة إلى تنفيذها وانتهاء بتشغيل وصيانة المنجز منها، لذلك لا بد من وجود رقابة فاعلة وكفوءة من أجل التحقق من ان عملية الإعداد والتنفيذ للمشاريع تم على وفق القوانين والتعليمات النافذة بهذا الخصوص. وقد رافق التطور في عملية الإنفاق الاستثماري تطور في هيكلية أجهزة الرقابة والتدقيقية والمتمثلة ب(المفتش العام، ورقابة مديرية الاستثمار الحكومي في وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، ورقابة المجالس المحلية في المحافظات، وصندوق الأمم المتحدة، ديوان الرقابة المالية وأجهزة الرقابة الداخلية في الوزارات والدوائر الفرعية وهي سابقة لعملها الرقابي من الأجهزة الأخرى).

إلا أن تعدد جهات الإنفاق على الموازنة الاستثمارية للوحدة الحكومية والمتمثلة ب(تنمية الأقاليم، المحافظات، الوزارات، الدول والمنظمات المانحة، المجلس الأعلى للأعمار ومنح الطوارئ) أدى إلى ضعف الأداء الرقابي في متابعة تنفيذ المشاريع الاستثمارية في تلك الوحدة.

والذي بدوره يؤدي إلى:-

تشنت البيانات المالية بحسب الجهة القائمة على الصرف والمعتمدة من قبل الجهات الرقابية لإتمام عملية الرقابة والتدقيق.

صعوبة تحديد نقاط الضعف والخلل في عملية التنفيذ من قبل الأجهزة الرقابية.

عدم وجود أدلة تدقيق كافية في محل عمل المدقق او الجهة المالكة للموجود

لذا يجب إيجاد وسيلة للموائمة بين الجهات الرقابية وجهات الإنفاق الاستثماري لأغراض إحكام عملية الرقابة على تنفيذ المشاريع الاستثمارية.

ويسعى البحث إلى وضع برنامج رقابي مقترح من خلاله يمكن:-

إبراز دور ومسؤولية الجهات الرقابية في إعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية في ظل تعدد جهات الإنفاق الاستثماري للوحدة الحكومية.

تطوير إجراءات الرقابة على الموازنة الاستثمارية بما يؤمن سلامة الصرف والتنفيذ للمشاريع الاستثمارية بغية تكامل عملية التوثيق في الجهة المستفيدة والجهة القائمة على الصرف

فقد سعى الباحث إلى دراسة واقع عملية إعداد الموازنة الاستثمارية ابتداءً من مرحلة التخطيط والتشريع حتى التنفيذ واقتراح أنموذج يحقق الرقابة الفاعلة والكفوءة عليها، إذ إن التخطيط والصرف على المشاريع الاستثمارية والرقابة عليها يتطلب دراسة واقعية لتلك المشاريع وبشكل متساوٍ فلا يمكن إهمال جانب والتركيز على جانب آخر.

جامعة بغداد

المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

أسم الكلية / المعهد

قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية				القسم
قحطان طارق يوسف				أسم الباحث
أ.د. فيحاء عبد الله يعقوب				أسم المشرف
				الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد	الدرجة العلمية
	✓ دكتوراه		ماجستير	
مسؤولية مراقب الحسابات بالتحقق عن نتيجة النشاط في ضوء استمرارية شركات المقاولات العامة دراسة تطبيقية في شركة الفاروق العامة للمقاولات الانشائية وشركة الفاو الهندسية العامة				عنوان البحث
٢٠١١				السنة
العربية				اللغة
<p>تنال مهنة مراقبة الحسابات اهتماما متزايدا من الاوساط المالية والقانونية والاقتصادية المعاصرة ، وذلك لأهمية الرأي المهني المحايد لمراقب الحسابات في اتخاذ القرارات من قبل الاطراف المستفيدة من التقارير المالية ، ومما لاشك فيه أن تضرر بعض تلك الأطراف والتي اتخذت قراراتها استنادا الى القوائم المالية المشفوعة بتقرير مراقب الحسابات ، عرض مهنة التدقيق الى أزمة المسؤولية والمصادقية وفقدان الثقة لاسيما في السنوات الاخيرة ، وما ذاك الا نتيجة تزايد الأزمات المالية والاقتصادية على المستوى العالمي ، مما أثار تساؤلات عدة من قبل الذين اصابهم الضرر نتيجة افلاس الكثير من الشركات العالمية وانهارها ، إذ كانت التساؤلات تدور في فلك بيان سبب عدم اعطاء مراقبي الحسابات اشارات تحذير بخصوص الحالة الاقتصادية لتلك الشركات . ولكي تنعش مهنة التدقيق دورها في المجتمع ، لابد ان يحافظ مراقبي الحسابات على ثقة المستفيدين من خدمات التدقيق ، عبر تأكيدهم على ان تلك المسؤوليات والواجبات المنوطة بهم على وفق المعايير والأعراف الدولية والمحلية قد تم الالتزام بها والوفاء بمضمونها ، لاسيما وان اهم توقعات مستخدمي التقارير المالية تدور حول تحمل مراقب الحسابات المسؤوليات اكبر تجاه اكتشاف الغش</p> <p>والاخطاء والابلاغ عنها ، وقدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار ناهيك عن التشكيك في مصداقية</p> <p>مراقب الحسابات واستقلاليتيه ، وهذا الأمر يلقي اهتماما متواصلا من الجهات التي يهتما ذلك سعيها</p> <p>وراء تحقيق اشباع أكبر لرغبات المستفيدين من جهة وحماية المهنة والارتقاء بأدواتها والذين هم مراقبوا الحسابات. ان مستخدمي التقارير المالية سواء منهم الداخليين أو الخارجيين يأملون من مراقب الحسابات ان يتضمن ادائه الكفاية الفنية والنزاهة والموضوعية والاستقلال التام والحياد ، ويرجون فيه اكتشاف الانحرافات</p>				الخلاصة

<p>الجوهريّة والتصرفات غير القانونيّة التي من شأنها التأثير على المركز المالي ، ثم منع اصدار القوائم الماليّة المضللة ، وأكثر من ذلك يتوقعون منه دراسة الاحداث والحقائق اللاحقة . فضلا عن بيان مدى قدرة الوحدة الاقتصاديّة محل المحصل على الازدهار والنمو ، ومادام مراقب الحسابات النزيه قد التزم معايير التدقيق الدوليّة أو المحليّة ونهج قواعد السلوك المالي وأدابه في كل مراحل عمله التدقيقي وكونه بذل العناية المهنيّة المطلوبة لإبداء رأيه الميني المحايد واشباع بعض مما يعتقده مستخدموا التقارير الماليّة . ولذا جاء البحث ليؤكد مسؤوليّة مراقب الحسابات بالتحقق عن نتيجة النشاط في نشوء فرض لاستمراريّة في شركات المقاولات العامّة</p>

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
قحطان عبد الله حسن			أسم الباحث
أ.د. عبد الصاحب نجم عبد			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
	√ دكتوراه		ماجستير
كفاءة نظام الرقابة الداخلية في اختيار مراقب الحسابات لأدلة الإثبات			عنوان البحث
"بحث تطبيقي في شركة الصناعات الألكترونية"			
			السنة
			٢٠١١
			اللغة
			العربية
تنال مهنة مراقبة الحسابات اهتماما متزايدا من الاوساط المالية والقانونية والاقتصادية المعاصرة وذلك لاهمية الرأي المهني المحايد لمراقب الحسابات في اتخاذ القرارات من قبل الاطراف المستفيدة من التقارير المالية ، ومما لاشك فيه ان تضرر بعض تلك الاطراف والتي اتخذت قراراتها استناداً الى القوائم المالية المشفوعة بتقرير مراقب الحسابات ، عرض مهنة التدقيق الى ازمة المسؤولية والمصداقية وفقدان الثقة لاسيما في السنوات الاخيرة ، وما ذلك الا نتيجة تزايد الازمات المالية والاقتصادية على المستوى العالمي ، مما اثار تساؤلات عدة من قبل الذين اصابهم الضرر نتيجة افلاس الكثير من الشركات العالمية وانهارها ، اذ كانت التساؤلات تدور عن أسباب عدم قيام مراقبي الحسابات بإعطاء اشارات تحذير بخصوص الحالة			الخلاصة

الاقتصادية لتلك الشركات

ان مهنة التدقيق تحظى باهتمام متزايد من المجتمع ، ولغرض المحافظة على هذا الاهتمام فعلى مراقبي الحسابات ان يحافظوا على ثقة المستفيدين من خدمات التدقيق ، عبر تأكيدهم على ان تلك المسؤوليات والواجبات المنوطة بهم على وفق المعايير والأعراف الدولية والمحلية قد تم الالتزام بها والوفاء بمضمونها ، لاسيما وان اهم توقعات مستخدمي التقارير المالية تدور حول تحمل مراقب الحسابات لمسؤوليات اكبر تجاه اكتشاف الغش والأخطاء والإبلاغ عنها ، والأفصاح عن قدرة الوحدة لحسابات لمسؤوليات أكبر تجاه اكتشاف الغش والأخطاء والإبلاغ عنها ، والأفصاح عن قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار فضلاً عن مصداقية مراقب الحسابات واستقلاليتهم ، وهذا الامر يلقي اهتماماً متواصلاً من الجهات التي يهمها ذلك سعياً وراء تحقيق اشباع اكبر لرغبات المستفيدين من جهة وحماية المهنة والارتقاء بأدواتها

ان مستخدمي التقارير المالية سواء منهم الداخليين او الخارجيين يأملون من مراقب الحسابات ان يتضمن ادائه الكفاية المهنية والنزاهة والموضوعية والاستقلال التام والحياد ، ويرجون فيه اكتشاف الانحرافات الجوهرية والتصرفات غير القانونية التي من شأنها التأثير على المركز المالي ، ثم منع اصدار القوائم المالية المضللة ، واكثر من ذلك يتوقعون منه دراسة الاحداث والحقائق اللاحقة ، فضلاً عن بيان مدى قدرة الوحدة الاقتصادية محل الفحص على الازدهار والنمو ، ومادام مراقب الحسابات النزيه قد التزم معايير التدقيق الدولية أو المحلية ونهج قواعد السلوك المهني وآدابه في كل مراحل عمله التدقيقي وكونه قد بدل العناية المهنية المطلوبة لإبداء رأيه المهني المحايد ، فإنه يرتقي بالمينة ويقلل فجوة التوقعات بين تقريره ورغبات المستخدمين.

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
محمد امين عبد الرحمن			أسم الباحث
د. حسيب كاظم جويد			أسم المشرف
الأيمل			
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
	دكتوراه	√	ماجستير
تقويم الأداء للمصارف باستخدام النسب المالية للبيان الدولي لمهنة التدقيق رقم (١٠٠٦) بحث تطبيقي في عينة من المصارف الحكومية والخاصة			عنوان البحث

السنة	٢٠١١
اللغة	العربية
الخلاصة	<p>تعد عملية تقويم الأداء للمصارف من الخطوات المهمة التي تساعد الهيئات والمنظمات الدولية والدوائر الرسمية في تحديد مستوى وطبيعة نشاط تلك المصارف. فهي مجموعة من الدراسات التحليلية والانتقادية التي تهدف للتعرف على قدرة وكفاءة الوحدة الاقتصادية في إدارة نشاطها في مختلف جوانبه وخلال فترة زمنية محددة. لذا فقد تم تسليط الضوء على عملية تقويم الأداء من خلال استخدام بيان التدقيق الدولي رقم (١٠٠٦) وذلك باستخدام بعض المؤشرات والمعايير التي احتوتها في أحد الملاحق الذي يتضمنها البيان.</p> <p>وقد هدف البحث إلى تسليط الضوء على مقومات تقويم الأداء وأهميته وأبرز الجوانب التي تميز بها البيان الدولي لمهنة التدقيق (١٠٠٦).</p> <p>وكانت من أبرز المشكلات التي أسهمت في حاجة المصارف إلى إجراء تقويم الاداء هو ضعف الالتزام بالضوابط والمحددات الرقابية وعدم الاحتراز من المخاطر المصرفية والتقييد بالشروط الانتمائية السليمة في التعاملات المالية.</p> <p>وقد انطلق الباحث من فرضية اساسية وهي أن اعماد المؤشرات الواردة في بيان التدقيق الدولي (١٠٠٦) حول تقويم الأداء مع التزام المصارف بالضوابط الرقابية ومع ضرورة التزام الجهات الرقابية بمضمون هذا البيان وفي ضوء خصوصية البيئة المصرفية العراقية سيساهم في تطوير اداء تلك المصارف وتحقيق اهدافها.</p> <p>لذا فقد تطرق الباحث من خلال الاطار النظري إلى توضيح اهمية تقويم الاداء واهدافه ومستلزماته والمؤشرات والمعايير المستخدمة فيه والمداخل المعتمدة في الدراسة فضلاً عن توضيح أثر النظام المصرفي ودوره في التنمية الاقتصادية، ودور الجهات الرقابية في تقويم الاداء كالبانك المركزي العراقي وديوان الرقابة المالية فضلاً عن دائرة مسجل الشركات.</p> <p>أما الجانب العملي فقد استعرضنا فيه الأساليب والمحاور والمعايير والمؤشرات التي تستخدمها الجهات الرقابية في تقويم الأداء، فضلاً عن تطبيق معايير البيان ١٠٠٦ ومؤشراته في تقويم أداء عينة البحث من خلال الدراسة التحليلية استخدمت فيها البيانات والتقارير المالية لمصرفين هما مصرف الرشيد/ شركة عامة ومصرف بغداد/ ش. م. خ، وقد توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات كان أبرزها:</p> <p>قصور الإطار القانوني الملزم لإجراء عملية تقويم الأداء وبشكل دوري. إذ لم ينظر لذلك قانون الشركات العامة ولا الخاصة رقم ٢٢ - ٢١ لسنة ١٩٩٧ ولا قانون سوق العراق للأوراق المالية رقم ٧٤ لسنة ٢٠٠٤ إلى ضرورة اخضاع تلك الشركات هي عملية تقويم الأداء.</p> <p>عدم شمول المصارف الحكومية بعمليات التقويم والتصنيف الانتمائي من قبل البنك المركزي العراقي لإعطاء المصارف تصنيفاً انتمائياً وتقييم لعناصر الأداء من كفاية رأس المال ونوعية الموجودات والسيولة والربحية</p> <p>وجود بعض المعايير والمؤشرات التي يتضمنها بيان التدقيق الدولي رقم ١٠٠٦ وتميز بها التي من المقترح استخدامها في تقويم الأداء.</p> <p>وفي ضوء ذلك توصل البحث إلى مجموعة من التوصيات كان أبرزها:</p> <p>معالجة القصور في الإطار القانوني لبعض القوانين الصادرة منها قانوني الشركات العامة والخاصة رقم ٢٢ - ٢١ لسنة ١٩٩٧ وقانون سوق العراق للأوراق المالية رقم ٧٤ لسنة ٢٠٠٤ وقانون المصارف العراقية رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ وذلك بإدخال</p>

التعديلات الضرورية التي تتضمن الزام الجهات الرسمية في العراق إجراء تقويم أداء للمصارف بشكل دوري من أجل تحديد مستوى أداء المصارف وقوة مركزها المالي وتحديد نقاط الضعف والقوة فيها.

من أجل ضمان مستوى الأداء المقبول للمصارف يجب أن تجرى دراسة تقويم الأداء على مددة دورية متقاربة وليس متباعدة مما يساعد على خلق جو من التحفيز لإدارة المصارف على الالتزام بالأنظمة والتعليمات والقوانين المنظمة لعملها والسعي نحو تقديم أفضل الخدمات المتطورة لزيائنها.

ضرورة شمول المصارف الحكومية (شركات عامة) بعمليات التقويم والتصنيف الائتماني التي تقوم بها دوائر البنك المركزي العراقي من أجل إعطاءها تصنيفاً ائتمانياً وتقييم مدى قوة مركزها المالي وحسن أداء الإدارة فيها.